

منهج الإمام النووي اللغوي في ضبط الألفاظ

من خلال شرحه لــــ (صحيح مسلم)

تقديم الدكتور/ محمد عبد الله محمد سلامة
جامعة طرابلس- كلية الآداب- قسم اللغة العربية

هذا البحث يعالج موضوعاً لغوياً معجمياً، وهو يصلح أن يكون مفتاحاً من مفاتيح الاستثمار؛ كأن تؤلّف معاجم لغوية؛ تعتمد على الآثار النبوية في شرحها للألفاظ، فتكون دليلاً وفهرساً لأحاديث نبوية، بجانب المعاجم التي دونت، والبحث يقوم في مادته اللغوية على شرح صحيح مسلم للإمام النووي المسمّى (المنهاج)، فاخترت الشقّ اللغويّ المعجميّ الدلاليّ، وهو ضبط الألفاظ والأعلام المبهمة، ودلالة ذلك، فجاء بعنوان: (منهج الإمام النووي اللغوي في ضبط الألفاظ) من خلال شرحه لـ (صحيح مسلم)، أما منهجية البحث فمقسمة إلى: تمهيد، ومبحثين، هما:

المبحث الأول: منهجه في ضبط الأعلام والبلدان.

المبحث الثاني: ضبط الألفاظ المشكّلة، والوقوف على دلالاتها.

وقد رأيت أن بعض الألفاظ الموقوف عليها تحتاج إلى زيادة توضيح، فقامت بالوقوف على ضبط تلك الألفاظ والاستشهاد لها بشواهد من الكلام الفصيح على اختلاف أنواعه، مستدركاً بذلك على ما فات إمامنا، أو رأى أنه لا داعي لذكره بحجة الاستطراد والإسهاب، وحثته لها ما يبررها.

مدعماً بحثي بكتب المعاجم واللغة التراثية والحديثة، وكتب الحديث وفقهه، ثم أقلت بحثي بما رأيتَه جديراً بالذكر والتنويه لما وصلت إليه، ووقع عليه فكري، ذاكراً مصادري في عملي هذا.

تمهيد

إن اللغة مجالها واسع، ومحيط بكل نواحي الحياة، وفروعها وعلومها متعددة، منها علم المعاجم والدلالة، وهو من العلوم اللغوية المتغلغلة في كثير من العلوم الإنسانية الأخرى، وهو قريب ولصيق بعلم الحديث، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بداية البحث: لم كان علماء الحديث من أكثر العلماء اهتماماً واستنفاراً لضبط أسماء الأعلام خاصة والألفاظ المشكلة عامة؟ في نظري علة ذلك تكمن في أن الخطب والخط والخطأ والوهم الذي يحدث في أسماء الأعلام أكثر من أن يحصى، ثم إن ضبط الأعلام لا يرتبط بعلم صرف ولا إعراب ولا بناء ولا دلالة؛ إذ الأسماء لا تدل على مسمياتها؛ بمعنى أنها لا ترتبط بما أطلق على المسمى، ثم إن اسم كل علم يختلف عن الآخر؛ لما لكل واحد منهم من خصوصية وصفات تختلف عن الآخر، تؤهل هذا لأن يؤخذ منه، وترفض الآخر فلا يقبل خبره، فمعرفة ضبط أسماء الرجال يحتاج إلى علوم جمة؛ منها معرفة القبائل والأنساب وتواريخ مولد الرجال ووفياتهم، وأماكن نشأتهم وتقلُّبهم وحلُّهم وترحالهم. إن العلماء ألقوا كتباً في ضبط الألفاظ الغربية وأسماء الرجال والأعلام، فألف ابن الصلاح -مثلاً- كتاباً في ذلك، فقد رأى أن هناك ألفاظاً وعبارات تحتاج إلى ضبط غامضها وشرحها؛ فألف في ذلك مصنفًا سماه (صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط)، فقال في مقدِّمته: «وليس مقصوراً على ضبط الألفاظ؛ بل هو إن شاء الله تبارك وتعالى كاشف لمعاني كثير مما اغتاص على الفهوم في القديم والحديث»⁽¹⁾. فيجمع البحث -إذن- بين علمين شريفيين، وما أشرفهما من علمين! أحدهما نص تشريعي مقدَّس، وموضَّح ومفصَّل لما أجمل وورد في الكتاب العزيز، وأعني به علم الحديث، قال الإمام النووي: «الانشغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات وأفضل أنواع الخير وأكد القربات»⁽²⁾، والآخر مفسِّر ومبيِّن أيضاً لما غاب عنّا، واستغلق فهمه على عقولنا؛ من نصوص الكتاب العزيز والحديث الشريف؛ بسبب عجز وقصور يعتري العقل البشري. إنك ترى في بداية شرحه وقوفه على المعنى اللغوي لكثير من المصطلحات والألفاظ النبوية، من أمثلة ذلك قوله في معنى الإيمان وحقيقته: «الإيمان في اللغة هو التصديق فإن عني به ذلك فلا يزيد ولا ينقص»⁽³⁾.

إن الإمام النووي في منهجه ضبطه للألفاظ يستعين بالنظير للضبط وزناً، وهو يجعل القرآن الكريم مصدره الأول للضبط؛ وأكثر ما يكون ذلك في ضبط الألفاظ الواردة في الأحاديث الغربية والبعيدة عن الفهم والنطق والكتابة، ولعلَّ هذا هو الطريق الرئيس الذي يسلكه، والخط العريض الذي اختطه لمنهجه في شرحه، وهو إذ يستشهد بالقرآن فنعني بذلك جميع القراءات القرآنية؛ متواترها وشاذها، وإلى جانب القرآن فهو يستشهد بالحديث النبوي الشريف، ولكن بمنهج مقيد، وقد بين ذلك كثير من الدارسين للإمام النووي وجهوده اللغوية والنحوية، ويعلمون ذلك بأن: النووي قد أخذ العربية عن ابن مالك الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث في أبواب النحو، حتى دعا ذلك أبا حيان إلى أن يرد عليه. هذا هو الأمر الأول، أما الأمر الثاني فهو أن النووي فقيه، وحاجة الفقيه إلى الحديث معلومة، أما الأمر الأخير فهو أن النووي من المشتغلين بعلم الحديث والمطلعين على دقائقه وخفاياه؛ متناً وسنناً، وقد عناه درساً وتدریساً⁽⁴⁾.

وفي مرتبة لا أقول ثالثة فهو **يستشهد كذلك بالكلام الفصيح** المنقول نقلاً وصل حدّ التواتر؛ سواء أكان شعراً أم نثراً، في عصر الاستشهاد اللغوي الذي حدّده علماء أصول النحو؛ زماناً ومكاناً، واستشهاده واسع؛ أعني أنه لم يقتصر على قبيلة ما؛ بل كان متوسعاً، فعمَّ استشهاده جميع القبائل العربية؛ اليمانية والحجازية والشامية العراقية وغيرها، ولعله فطن إلى غنى اللغة بكثرة متكلميها وفصحائها، وأن اللغوي الحذق من لا يُخطئ أحداً مادام له وجه؛ ولو كان غير مشهور ولا مُطرد. ثم **القياس** له مكانته عنده، وأخيراً **الإجماع اللغوي** من قبل أهل الحلّ والعقد اللغويين الذين عليهم التعويل وإلهم الاحتكام أثناء الاختلاف. هذه الأصول التي اعتمد عليه النووي لم يكن فيها بدعا وإنما سار على نهج من سبقه في طريقة استدلالهم اللغوي وتقييدهم في ضبط الألفاظ والبحث عن دالاتها، ولعلَّ ما كتبه الباحث: سعد صالح لنيل درجة الدكتوراه من جامعة بغداد كلية التربية، والمعنون بـ(البحث النحوي واللغوي عند الإمام النووي) كفاية؛ يغنيننا في بحثنا هذا عن الخوض فيما تعرض له وذكره. إن لنا سؤالاً مفاده: ما السبب وراء عمل النووي في ضبطه للأعلام خاصة، وللألفاظ المشكلة والمبهمّة عامّة؟ لعل الإجابة تكمن في جزئيات كثيرة ومتفرقة نجملها في الآتي:

-إهمال ضبط كثير من الكلمات؛ سواء أكانت أعلاماً أم غيرها.

-التصحيف الذي يعترى كثيراً من الألفاظ.

-التشابه في الأسماء وهي مختلفة عن بعضها اختلافاً تاماً.

-الغرابية في ألفاظ وكلمات بعيدة عن اللسان.

- التنبيه على أن هناك ألفاظاً صحيحة فصيحة؛ فصاحتها عند قبيلة أو اثنين، وهي عند غيرهم عامية.

إنَّ الإجابة السابقة كانت من وراء ضبط الإمام النووي في شرحه للألفاظ الواردة في السند أو المتن فيما جمعه الإمام مسلم لأحاديث النبي p ، فجاء شرحه للألفاظ وضبطها لها شاملاً مستفيضاً في مواضع ليست بالقليلة، وإن كان في أماكن أخرى لم يستطرد في ذكر معانٍ معجمية، ولكنه جمع بين آراء اللغويين؛ معجميين ونحاة، وأهل غريب الأحاديث وضبطه، وشرح الأحاديث النبوية الشريفة، وأيضاً كتب متون الأحاديث؛ كي يجمع بين الروايات والمرويات المختلفة؛ فيستفيد منها في شرح الغامض والغريب وضبط المتن والسند. والشواهد المأخوذة من كتابه الآتية في المبحثين تبين المنهج اللغوي عند النووي في معالجته للألفاظ ضبطاً وشرحاً. ثم إن الاتفاق بين اللغويين أنفسهم وارد؛ فما بالك بينهم وبين أهل الحديث وغريبه، ولكنه لا يقف محايداً؛ بل يختار ويرجِّح؛ سواء أكان الرأي لمحدث أم لغوي، وترجيحه ليس مزاجياً؛ بل مؤسس على قواعد وأدلة؛ عقلية أو عقلية. وهذا هو العقل المنفتح المختار، المنقح المهذب الضابط المجتهد، الموفق المصيب الواصل إلى المأمول؛ أعني فهم كلام سيدنا الرسول p .

المبحث الأول: منهجه في ضبط الأعلام والبلدان:

أ- ما جاز في ضبطه وجه واحد: يضبط النووي أعلامه بالطريقة التقليدية التي تبعده عن الخطأ والاحتمال، أعني بالحروف؛ لا الحركات، وينبه على كل حرف يقاربه آخر في صورته، كالحاء والجيم والحاء، والتشابه بين التاء والثاء، يقول في أول حديث في باب الإيمان: «وأما ضبط أسماء المذكورين في هذا الإسناد؛ فخيثمة: بفتح المعجمة وإسكان المثناة تحت وبعدها مثلثة، وأما كهمس: فبفتح الكاف وإسكان الهاء وفتح الميم وبالسین المهملة، وهو كهمس بن الحسن بن الحسن التميمي البصري»⁽⁵⁾، وهو في أثناء ضبطه للأسماء الغريبة تجده يضع الحركة ويضبطها على كل حرف من أول الكلمة إلى نهايتها كما في (كهمس) السابق الذكر، ولم يضبط حركة آخر الاسم؛ لأنه محلّ إعراب، وإنما ذكر أنه بالسین المهملة. وكذلك في وقوفه الآتي على تغلب ونجيد والفقيمي: «وتغلب بالغين المعجمة وكسر اللام وأما الفقيمي فبضم الفاء وفتح القاف ومنجاب بكسر الميم وإسكان النون وبالجم وأخره باء موحدة، ومسهر بضم الميم وكسر الهاء»⁽⁶⁾، والعلم الثاني يقول في ضبطه: «أما نجيد فبضم النون وفتح الجيم وأخره دال مهملة وأبو نجيد هو عمران بن الحصين كُنِّي بابنه نجيد»⁽⁷⁾.

وإذا وجد تداولاً للاسم واستعمالاً له؛ لشهرته، اكتفى بضبط ما يُوقَع في خطأ، وسكت عن باقي حروف الاسم، كما في ضبطه للقعقاع، وأيضاً يعتمد على ما اطرَد من قواعد لغوية؛ صرفية أو صوتية، كترجمته لعمارة، فلم يضبط إلا العين؛ اعتماداً على قاعدة أن الألف والهاء المربوطة لا يكون ما قبلهما إلا مفتوحاً، يقول: «عن عمارة وهو ابن القعقاع؛ فعمارة بالضم، والقعقاع بفتح القاف الأولى»⁽⁸⁾.

وفي ضبط أسماء أخرى فأرى أنه لم يضبطها ضبطاً شاملاً، مانعاً من الخطأ؛ إذ المعرور-مثلاً- يحتاج إلى تبيين حركتي الراء والواو، فالواو لا يلزم ما قبلها الضمّ والواو كذلك قد تكون محرّكة، أو يكون سكونها ليس مينا؛ بل يقبل السكون كالضوء، يقول: «وأما المعرور فهو بفتح الميم وإسكان العين المهملة وبراء مهملة مكررة»⁽⁹⁾. الإمام النووي لا ينسى أن هناك خطأ بين الألقاب يقع فيه كثيرون، فينتبه لهذا احتياطاً، كما في ضبط همداني بقوله: «باب بيان أركان الإسلام ودعائه العظام؛ قال مسلم -رحمه الله-: حدّثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني...وأما الهمداني فبإسكان الميم وبالبدال المهملة، وضبط هذا

للاحتياط وإكمال الإيضاح ؛ وإلا فهو مشهور معروف، وأيضا فقد قدمت في آخر الفصول أن جميع ما في الصحيحين فهو همداني بالإسكان والمهمل، وأما حيان فبالمثناة»⁽¹⁰⁾.

والأسماء-كما هو معلوم- لا تَعَلّ؛ إلا أن الإمام النووي متى ما وجد مجالا للتعليل في سبب التسمية أو أن الاسم هذا أو ذاك يدلّ على دلالة ما أتحننا وأفادنا، فأغنى بذلك شرحه بمعجمي دلالي، وحقول دلالية متعددة ومتنوعة، ففي لقب خالد الأثبج يجعل اللقب له سبب في إطلاقه على حامله، فهذا الاسم مأخوذ من ناتي الظهر، يقول: «أحمد بن خراش بكسر الخاء المعجمة، وأما خالد الأثبج؛ فبفتح الهمزة وبعدها ثاء مثلثة ساكنة ثم باء موحدة مفتوحة ثم جيم. قال أهل اللغة: الأثبج هو عريض الثبج؛ بفتح الثاء والياء، وقيل: ناتيء الثبج، والثبج ما بين الكاهل والظهر»⁽¹¹⁾. وما يلحظ أن النووي عندما يذكر مصطلح (أهل اللغة) فلا ينصرف إطلاقه إلى ما يتبادر إلى الذهن؛ من أن القائلين به اللغويون دون سواهم، وإنما المراد بأهل اللغة المحدثون الضالعون في اللغة، كالنوّي نفسه، فما ذكره لهذا الرأي عن اللغويين وعدم استدراكه أو اعتراضه؛ إلا دليل على تبنّيه لما يقول به أهل اللغة، وأرجع إلى الثبج الذي هو الانحناء إذا كان ما بين الكاهل ووسط الظهر، فالأثبج الأحذب: منحني الصدر أو مرتفعه في اعوجاج وانتفاخ، والأنتى تَبْجاء، والثبج: الكبير الجوف، وثبج البحر أو النهر: وسطه ومعظمه⁽¹²⁾.

ب- ما تعددت فيه وجوه من الضبط:

القبائل كثيرة، ومورّعة على رقعة كبيرة، مترامية الأطراف، ولكلّ منها لغته، والبعد والتنقل له أثره في ضبط الاسم، والاختلاط على الرواة، والمشافهة والتلقّي والسماع والقراءة على المشايخ؛ كل ذلك له تأثيره في ضبط الأسماء؛ لذا يحصل الاختلاف في نطق الاسم بين قبيلة وأخرى، وفريق لغوي وآخر مناظر له، ولا ننسى أن التنافس العلمي له أثره في كل ذلك، وأن العلماء قد يجري بينهم ما لا يجري بين غيرهم من طبقات المجتمع. إن ضبط الأعلام والأماكن فيه خلاف كما ذكرت أنفاً ومرده كثرة القبائل واختلاف لهجاتها وتنوعها، وللقواعد النحوية والصرفية دورها في الضبط، فالنسب إلى قبيلة ما أو مكان كالدولي، مثلاً- هل النسب إلى دنل أو دؤل؟ فالنوّي في منهجه الضبطي هذا يثرينا؛ بأن الأسماء فيها اختلاف من جهة ضبطها بين أهل اللغة والحديث، فما يكون فصيحاً عند هؤلاء يكون عامياً ولحناً عند أولئك، والإشارة تعود إلى المحدثين واللغويين، وهذا مفتاح وباب يفتحه النووي بين الحين والآخر؛ ليدلّل على أن هناك خلافاً بينهما؛ لكلّ حجته ورأيه، ففي ضبط لقب (الدلي وظيفيان) يقول النووي كلاماً مستقيماً في موضعين؛ ففي ضبط (الدلي) يقول: «وأما الدلي فكذا وقع هنا بكسر الدال وإسكان الياء، وقد اختلف فيه؛ فذكر القاضي عياض أن أكثر أهل السنة يقولون فيه وفي كل من ينسب إلى هذا البطن الذي في كنانة: ديلي؛ بكسر الدال وإسكان الياء كما ذكرنا، وأن أهل العربية يقولون فيه الدولي؛ بضمّ الدال وبعدها همزة مفتوحة، وبعضهم يكسرها، وأنكرها النحاة؛ هذا كلام القاضي، وقد ضبط الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح-رحمه الله- هذا وما يتعلّق به ضبطاً حسناً، وهو معنى ما قاله الإمام أبو علي الغساني، قال الشيخ: هو الدلي، ومنهم من يقول الدولي؛ على مثال الجهني، وهو نسبة إلى الدنل؛ بدال مضمومة بعدها همزة مكسورة، حيّ من كنانة، وفتحوا الهمزة في النسب، كما قالوا في النسب إلى نمر نمري؛ بفتح الميم، قال: وهذا قد حكاه السيرافي عن أهل البصرة، قال: ووجدت عن أبي علي القالي وهو بالقاف في كتاب البارح أنه حكى ذلك عن الأصمعي وسيبويه وابن السكيت والأخفش وأبي حاتم وغيرهم، وأنه حكى عن الأصمعي عن عيسى بن عمر أنه كان يقول فيه: أبو الأسود الدنلي؛ بضمّ الدال وكسر الهمزة على الأصل، وحكاه أيضاً عن يونس وغيره عن العرب، يدعونه في النسب على الأصل، وهو شاذ في القياس، وذكر السيرافي عن أهل الكوفة أنهم يقولون: أبو الأسود الدلي؛ بكسر الدال وياء ساكنة، وهو محكي عن الكسائي وأبي عبيد القاسم بن سلام وعن صاحب كتاب العين، ومحمد بن حبيب بفتح الباء غير مصروف؛ لأنها أمه كانوا يقولون في هذا الحي من كنانة الديل؛ بإسكان الياء وكسر الدال، ويجعلونه مثل الديل الذي هو في عبد القيس، وأما الدول؛ بضمّ الدال وإسكان الواو، فحيّ من بني حنيفة، والله أعلم»⁽¹³⁾. فهذا الخلاف جرى عند كثير من اللغويين وشراح الحديث؛ من أن النسبة إلى الدول من بني كنانة هو الدولي على الأصل والقياس، وممن قال بذلك ابن الحاجب: «اعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أو سطرها مكسور وجب فتحه في النسب وذلك... دنل، تقول: دُولي... وذلك

لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة؛ أي الثلاثية المجردة من الزوائد أو أكثرها على غاية من الثقل؛ بتتابع الأمثال من الياء والكسرة»⁽¹⁴⁾، ويجوز أن ينسب له بالتخفيف والقلب والإبدال فيقال: الدولي؛ تخفف الهمزة بقلبها واواً؛ لأن الهمزة إذا انفتحت وكان ما قبلها ضمة قلبت واواً تخفيفاً، وهذا القلب على الجواز؛ لا الوجوب، وهو لغة الحجازيين، يلجأون إلى تسهيل الهمزة بالقلب والإبدال، أو الإسقاط، ثم بعد ذلك -كما ذكر النووي- أنه قد يُقال في النسبة الديلي؛ بقلب الهمزة المكسورة في الأصل ياء، وإبقاء حركتها المكسورة، فإذا انقلبت ياء كسر ما قبلها للمناسبة والمجانسة؛ وهنا كسرت الدال؛ لتسلم الياء، كما تقول: قيل وبيع، والأصل قول وبيع، وهناك موضع آخر لراوٍ آخر غير المذكور في هذا الموضع وإن اتحدا في القبيلة، وهو: ثور بن زيد، الديلي مولى، المدني، ثقة، روى عن عكرمة وجماعة، وروى عنه مالك وآخرون، مات سنة خمس وثلاثين ومائة، وقد تعرّض له النووي بالضبط مرة أخرى؛ رغم إسهابه هنا، ولعلّ هذا مما يحسب على النووي؛ تكراره للضبط، وذكره للخلاف وأدلة كل فريق، وإن لم يفرّق بين الموضعين أبواب كثيرة؛ بل الموضع الثاني قريب الذكر من الأول؛ ليس بينهما سوى صفحات معدودة⁽¹⁵⁾. وأما الموضع الثاني فقوله في ضبط (ظبيان) وما فيه من خلاف بين الفريقين: اللغويين والمحدثين، ولا ننسى أنّ اتهام هذا أو ذاك باللحن قائم على أسس نقلية سماعية، وكذا على القياس اللغويّ عندما يعوزهم السماع والنقل، يقول النووي:

«عن أبي ظبيان فهو بفتح الظاء المعجمة وكسرهما، فأهل اللغة يفتحونها، ويُلخّنون من يكسرهما، وأهل الحديث يكسرونها، وكذلك قيده ابن ماكولا وغيره»⁽¹⁶⁾.

ومما تعدّد فيه أكثر من ضبط ولم يُرَجِّح النووي في ذلك وجهاً على آخر؛ (النهدي) و(ملّ) قال:

«أبو عثمان وهو النهدي بفتح النون واسمه عبد الرحمن بن مل؛ بفتح الميم وكسرهما، وضمها مع تشديد اللام، ويقال: ملء؛ بالكسر مع إسكان اللام وبعدها همزة، وأما أبو بكر فاسمه نفيح بن الحرث بن كعدة؛ بفتح الكاف واللام»⁽¹⁷⁾. الإمام النووي قد يَرَجِّح وجهاً على آخر، ويختار ما يراه قوياً من حيث اللغة، وقد يذكر لاختياره آراء من يعتمد عليهم عند الاختلاف، ومن إليهم الفصل في الأمر، وعليهم التعويل، ويجعل رأيهم في المسألة شبه إجماع، ومع ذلك فلا نراه يُهْمِل رأي الفريق الآخر فيما اختاروه ورجّحوه؛ بل يذكرهم، وأكثر من ذلك فقد يعدّدهم لنا؛ تديلاً - في نظري- على أنّ الضبط في الأسماء والأماكن اجتهادي، وليس بالضرورة أن يكون موقفاً على السماع، فقد يغيب هذا الأخير، ويبقى الاجتهاد مفتوحاً على مصراعيه لمن أراه، وهنا لكم ترى للنووي من أمانة علمية ونزاهة عالية وحياد علمي يفتقده كثيرٌ منّا، فهو من المحدثين ومحسوب عليهم ومعدود من أعلامهم، ولكنه رغم ذلك يختار رأي أهل اللغة ويرجحه على آراء من سواهم، وهذا من جرى في أثناء ضبط موضعين بالحجاز هما الحديبية والجعرانة، يقول: «أما الحديبية ففيها لغتان: تخفيف الياء، وتشديدها، والتخفيف هو الصحيح المشهور المختار، وهو قول الشافعي وأهل اللغة وبعض المحدثين، والتشديد قول الكسائي وابن وهب وجماهير المحدثين، واختلافهم في الجعرانة كذلك؛ في تشديد الراء وتخفيفها، والمختار فيها أيضاً التخفيف، وقوله على إثر سماء؛ هو بكسر الهمزة وإسكان الراء وبفتحهما جميعاً؛ لغتان مشهورتان»⁽¹⁸⁾.

وأخيراً في خاتمة هذا المبحث نلاحظ أن النووي يشير إلى ما سبق تناوله؛ هرباً من تكراره، وأيضاً يضبط ألفاظاً ضبطاً عامّاً يجعلك تسير عليه في ضبط هذا الاسم من أول الكتاب إلى نهايته، كضبطه للعلم مزاحم؛ بل يتعدّى ضبط ما في صحيح مسلم إلي صحيح البخاري، وأنه في ضبطه بالزاي والحاء، كما هو عند مسلم، وهل هذا إلا دلالة على سعة اطلاع الرجل وعلمه بالرجال وأسمائهم وأنسابهم وقبائلهم وأماكنهم، وهو علم قلّ من يبرز فيه ويتمكّن، وهناك أمر في ضبط بعض الأسماء، يلحظه ولا يجد غضاضة وكراهة من تكراره؛ لأن الاسم محلّ خطأ وتشابه في ضبطه، وهذا التشابه والخطأ يحصل دائماً، فكلما مرّ بهذا الاسم نبّه عليه، كضبط المسيب، يقول -رحمه الله-: «أبو ذرّ اختلف في اسمه، فالأشهر جندب بضم الدال وفتحها، ابن جنادة؛ بضمّ الجيم، وقيل اسمه برير بضمّ الباء الموحدة وبراعين مهملتين، وأما منصور ابن أبي مزاحم؛ فبالزاي والحاء وجميع ما في الصحيحين مما هذه صورته فهو مزاحم؛ بالزاي والحاء، ولهم في الأسماء مراجع بالراء والجيم، ومنه العوام بن مزاحم،

واسم أبي مزاحم والد منصور هذا بشير بفتح الباء، وأما ابن شهاب فتقدم مرات، وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، وأما ابن المسيب فتقدم أيضا مرات أنه بفتح الياء على المشهور، وقيل بكسرها، وأما أبو الربيع الزهراني فتقدم أيضا أن اسمه سليمان بن داود، وأما أبو مرواح فبضم الميم وبالراء والحاء المهملة، والواو مكسورة»⁽¹⁹⁾.

المبحث الثاني: ضبط الألفاظ المشككة، والوقوف على دلالاتها

أ- ما ضبطه ووقف على دلالاته بإيجاز:

الإمام النووي محدث ولغوي، له باع في كلا العلمين، فرأى بنظرة ثاقبة أن فهم الآثار النبوية الشريفة، ومعرفة ما تدور حوله وما ترمي إليه، يقوم على فهم اللغة واستيعابها ومعرفة دلالات ألفاظها، وإن كانت الألفاظ مفهوما بعضها واضحا في دلالاته؛ إلا أنه رأى ألا مفر من الوقوف على تلك الألفاظ الغامض بعضها الآخر؛ مستعينا تارة بالقرآن وأخرى بالأحاديث ومرات بكلام اللغويين الثقات وشعر العرب الفصيح-كما سبق وذكر في تمهيدي لهذا البحث- فهو يضبط اللفظ ثم يعقبه بشرحه متى ما رأى معناه عن الأفهام مستعصيا ومشكلا وغامضا، وقد رأيت منهجه في وقوفه على اللفظ يسير على: ضبط الكلمات الغريبة بالحروف؛ دون اللجوء إلى ضبط أواخرها فذلك- كما هو معلوم- متغير مرتبط بالناحية الإعرابية، ثم يشرح معنى اللفظة مستفتحا-في أغلب شرحه- بـ(أي) المفسرة، وقد يستطرد في شرحه ويربطه بالمعنى الشرعي وبالمقام الوارد فيه اللفظ، وقد يوجز ثم يرجع إلى اللفظة ويشرحها حسب دلالتها السياقية، وقد يكون المعنى المعجمي للفظه متحدا مع المعنى السياقي لها فلا يحتاج إلى ربطه؛ بأن يكون المعنى المعجمي غير مقصود ولا مراد، وإنما المراد معنى آخر هو كذا وكذا، وقد عناه الحديث؛ حملا على المجاز، أو استعمالا للضد، أو على المشاكلة، أو حملا على النظر أو

فمن نماذج شرحه للألفاظ: أن يضبط الكلمة ويشرح معناها شرحا متفاوتا بين الإيجاز والإسهاب، والمواضع التي تناول فيها النووي الألفاظ وشرحها كثيرة نأتي منها بنماذج، فالمقام لا يتسع، فمن مواضع الاختصار قوله: «قال أهل اللغة: المعشر هم الجماعة الذين أمرهم واحد؛ أي مشتركون، وهو اسم يتناولهم، كالإنس معشر والجن معشر والأنبياء معشر والنساء معشر ونحو ذلك، وجمعه معاشر»⁽²⁰⁾. وقوله: «أما العشير؛ فبفتح العين وكسر الشين، وهو في الأصل المعاشر مطلقا، والمراد هنا الزوج»⁽²¹⁾.

في المعاجم يقال: عَشَرْتُ القَوْمَ: صرْتُ عَاشِرَهُمْ، وأنا عَاشِرٌ عَشْرَةَ؛ أي: كانوا تسعة فَنَمُوا بي عَشْرَةَ، وَعَشَرْتُ القَوْمَ: أَخَذْتُ العُشْرَ من أموالهم، وبه سُمِّي العَشَارُ عَشَاراً، وَهُم مُعَاشِرُونَ؛ أي: أنصارك وأصدقائك وأحباؤك، وَيُقَال عَشِيرٌ وَعَشْرَاءٌ وَعَشِيرُونَ، ومنه سُمِّي زَوْجُ المَرَأَةِ عَشِيرًا، وهذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ فالزوج عشير المرأة، والمرأة عشيرة الرجل، والمَعَشَرُ: الجَمَاعَةُ أَمْرُهُمْ وَاحِدٌ (22).

ذكر اللغويون ما عرج عليه النووي؛ إلا أنه اقتصر في شرحه اللفظة على المعنى المراد في الأثر، ولم يعرج على المعاني الأخرى التي يحتملها اللفظ في معجمه الدلالي، وهذا منهج لا يلتزم به النووي كثيرا، فقد تجده يتوسع في معالجة المعنى المعجمي للفظ، وفي مرات أخرى يأتي إلى المقصود والمذكور والمراد في الأثر، ولا يعرج على غيره، وأنا هنا لا بد أن أشير إلى دقته في نقله وإسناده الكلام إلى أهله.

ومن المواضع الأخرى قوله:

- «أما مليا؛ بتشديد الياء فمعناه: وقتنا طويلاً»⁽²³⁾.
- «يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف؛ هو بضم الهمزة والنون؛ أي مستأنف، لم يسبق به قدر، ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه»⁽²⁴⁾.
- «ثم أسندوا عظم ذلك وكبره إلى مالك بن دحشم؛ أما عظم فهو بضم العين وإسكان الظاء؛ أي: معظمه»⁽²⁵⁾.

- «وضع ذباب السيف بين ثدييه، هو بضمّ الذال وتخفيف الباء الموحدة المكررة، وهو طرفه الأسفل، وأما طرفه الأعلى فمقبضه»⁽²⁶⁾. ولما كان لفظ الذبّ غريباً ومشكلاً ومبهماً فنزيده إيضاحاً فنقول: إنّ للذب معاني كثيرة نذكر منها: ذبّ عن حريمه وذبب عنهم: حماهم واستمات من أجلهم، وذببت شفتاه من العطش: يبست وجفت، والذبّ: الدفع وعدم الاستقرار بمكان والبقية من الشيء، والشرّ والشؤم والأذى، قال الشاعر:

وليس بطارق الجاراتِ مَنِي ... ذبابٌ لا يُبِيئُ ولا يِنَامُ

وكذلك ردّ الخاطب للزوج، وذبّ النهار: انقضى، وتعني أيضاً: الجذب في السير، والقلّة في الشيء، والتأرجح بين أمرين كما قال تعالى: [مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء][النساء:143]، وذباب اليهودج: الأشياء التي تعلق منه، وذباب العين: إنسانها، وضربه بذباب سيفه-وهو المراد في الحديث- أي ضربه بحدّ طرف السيف، ويقال: ثمرة السوط يتبعها ذباب السيف، وفي المثل يضرب للقلّة قيل: انظر إلى ذباب أذنيه وفرعي أذنيه: هما ما حدّ من أطراف أذني الفرس، والذباب: جمع ذبابة؛ الطائر المعروف قال تعالى: [إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له، وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه][الحج:73] (27)، وجاء في آثار أخرى عند سُراخ الأحاديث وغريبها⁽²⁸⁾: أنه p: لما قصّ رؤياه التي رآها قبل الحرب على أصحابه، قال: رأيت كأنّ ذباب سَيْفِي كُسر؛ فأولّت ذلك أنه يصاب رجلٌ من أهلي، فُقِتلَ حَمْرَةٌ r في ذلك اليوم؛ أي يوم أحد، والذباب -هنا- طرف السيف الذي يضرب به؛ وهو من الذبّ؛ بمعنى الدفْع والقطع والإزالة، وكتب عمر r إلى عامله بالطائف في خَلَايا العَسَلِ وِحِمَايَتِهَا: «إنّ أَدَى ما كان يُؤدّيه إلى رسول الله p من عُشور نَحَله فاحم له؛ فإنّما هو ذبابٌ غَيْثٌ يأكلُه من شاء»؛ يُريد بالذباب: النحل، وإضافته إلى الغَيْثِ على مَعْنَى أنه يكونُ مع المَطَر حيثُ كان⁽²⁹⁾.

وفي الحديث نفسه وشرحه يقول: «وأما الغلول فقال أبو عبيد: هو الخيانة في الغنيمة خاصة، وقال غيره: هي الخيانة في كل شيء، ويقال منه: غل يغل بضم الغين»⁽³⁰⁾.

مادة (غلل) غنية في معناها ومبناها، تحمل عدة معانٍ؛ فقد يتحدّ اللفظ مع الآخر في البناء ويخالفه في الدلالة، أو يختلف اللفظ بناءً ويتحدّد دلالةً ومعنىً، وقد رأيت أن المادة لم تستوف حقها فعرجت على كتب المعاجم اللغوية فوقفت على معانيها الواسعة والمتشعبة فلخصت ذلك في أن: غلّ على الشيء غللاً وغللاً وغلّواً، وغلّ الإنسان: ألقى الغلّ في عنقه ويمينه، وغلّ الماء بين الأشجار: جرى فيها، غلّ الإهاب: أبقى فيه عند السلخ من اللحم، وغلّ في المغنم يغلّ غلّواً فهو غالٌّ: أي خائنٌ وسارقٌ شيئاً خفيّاً، وهو المراد والمقصود في الحديث المذكور عند النووي، وسُمّي هذا العمل غلّواً؛ لأن الأيدي فيها مغلولة؛ أي: مَفنوعة، مَجعُولٌ فيها غلٌّ، وهو الحديّدة والقيد التي تَجَمع يدُ الأسير إلى عنقه، ويقال لها جامعّة، وغلّ: لَطخ، والغلّ: الشدّ، والغلّة: الدحل الذي يحصل من الزرع والثمر واللبن ونحوه، والغليل: الذي بلغ العطش فيه مداه فأصبح جوفه يبساً، وكذا الحقد والحسد، وقد غلّ بالضم فهو غليلٌ ومغلولٌ ومُغتلٌّ، وقد غلّ النوى: إذا خُبط بالقتل للناقية، وغلّ صدره: امتلأ حرارةً من الحبّ، أو الحزن، وأغلّ: أساء سَفَى ماشيته؛ فلم يروها، وقد غلّ الشاة في الجلد: أخذَ بعضاً من اللحم والشحم في السلخ، واغتلت غنمه والوادي: أنبت الغلّان، واغتلت القومُ البصر: شدّدوا النظر، واغتلت الأرض: أعطت الغلّة، وفلاناً: نسبته إلى الغلول والخيانة، وغلّ الغلالة -بكسر الغين- شعارٌ يلبس تحت الثوب أو العباية، والغلّة -بضم الغين-: الدُهْن يُدخَل في أصول شعر الرأس، وأغلّت الضيعة: أعطتها، والغلّة: السُرعة، وتغلّلت: أسرع، ورسالةٌ مُغلّلةٌ: مَحْمولةٌ من بلدٍ إلى بلدٍ، والغالّ والغليل والغلّان: منبت الطلح، وما غار من الأودية في الأرض تجمع على غلّان، وتغلّلت بالغالية: الطيب، والغليلة: الدرع، وكذا تطلق على ما يلبس تحت الدرع إذا كان مبطناً، وجمعها: غلائلٌ، واغتلت الشراب: شربته، واغتلت الغنم: إذا مرضت واعتلت؛ فالغلّ والغلالة: داءٌ يصيب الغنم، والغلالة: العظامة والمسمار، هذه جلّ المعاني التي ذكرها أهل اللغة في كتبهم⁽³¹⁾. وأما الغلول الوارد في هذا الحديث وفي كثير من الآثار النبوية: فهو الخيانة الخاصة في المغنم والسرقية من الغنيمة قبل القسمة. وأحاديث الغلول في الغنيمة كثيرة، ومنه حديث صلح الحديبية: «لا إغلال ولا إسلال»؛ فالإغلال: الخيانة أو السرقية الخفية، والإسلال: من سلّ البعير وغيره في جوف الليل إذا انترعته

من بين الإبل، وقوله: «ثلاث لا يُعَلُّ عليهنَّ قلبٌ مؤمن»؛ فهو من الإغلال: الخيانة في كلِّ شيء، ويُروى بِعِلِّ؛ بفتح الياء من العِلِّ، وهو الحِقْدُ والشَّخْناء: أي لا يَدْخُلُه حَقْدٌ يُزِيلُه عن الحقِّ، وَرَوِي بِعِلِّ - بالتَّخْفِيفِ - من الوَعُولِ: الدُّخُولِ فِي الشَّرِّ. والمعنى أن هذه الخلال الثلاث تُسْتَصْلَحُ بها القلوبُ فمن تَمَسَّكَ بها طَهُرَ قَلْبُه من الخيانة والدَّغْلِ والشَّرِّ (32). فاقْتَصَرَ النُّوويُّ على المعنى الخاصِّ للخيانة، ولم يعرِّج على المعاني الأخرى الكثيرة والمتدافعة التي يحملها (غُلِّ)، وفعله على وزن قتل، وقد يزداد عليه همزة التعدية؛ أي من أغلِّ؛ إلا أن هناك فرقا دقيقا بين غلِّ وأغلِّ نبه عليه اللغويون؛ فقالوا في الغلُولِ: «الخيانة»؛ إلا أنَّ الغُلُولَ في المَعْنَمِ خاصَّةً، والإغلالَ عامٌّ (33). وفي هذا الأثر نلاحظه يذكر المعنى المقصود في الحديث أولاً، والمعنى العام المعجمي للفظه آخراً أو ثانياً، وهذا ما يقودنا إلى أن اللفظ قد يحمل أكثر من معنى، تتقارب هذه المعاني أو تتباعد أو تتحد، وهو ما يقودنا إلى قسم آخر من أقسام هذا المبحث ألا وهو:

ب- ما اتحد ضبطه وتعددت وجوهه الدلالية:

وهذا التعدد قد يكون مترادفاً متوافقاً، وقد يكون متبايناً ومخالفاً، فمن نماذج اختلاف المعنى وإن كان متقارباً، شرحه لباب الإيمان والإحسان والإسلام، للحديث المتواتر والمشهور في سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان وعن الساعة وأماراتها، وإجابته له ببيان بعض علامات القيامة بقوله: «وإذا تناول رعاء البهيم؛ هو بفتح الباء وإسكان الهاء، وهي الصغار من أولاد الغنم؛ الضأن والمعز جميعاً، وقيل: أولاد الضأن خاصة، واقتصر عليه الجوهرى في صحاحه، والواحدة بهيمة، قال الجوهرى: وهي تقع على المذكر والمؤنث، والسخال أولاد المعز، قال: فإذا جمعت بينهما قلت بهام وبهم أيضاً، وقيل: إن البهيم يختص بأولاد المعز، وإليه أشار القاضي عياض بقوله: وقد يختص بالمعز، وأصله: كل ما استبهم عن الكلام، ومنه البهيمة» (34). فالنُّوويُّ في شرحه هنا استطرد في دلالة لفظه البهيم، فذهب إلى شرح ما هو قريب من معنى البهيم والبهيمة، وأنها من أولاد الغنم عامَّة، هذا رأيه وما ارتآه، ولكنه في المقابل لا يرى أن يهمل ويغض الطرف عن معانٍ أخرى للفظه البهيمة، وهنا قد تراه استطرد، ولكني أرى أنه لم يستطرد الاستطرد البعيد المشوِّش، وإنما شرح اللفظة الواردة في الحديث ببيان ما يقابلها فذكر لنا أن البهيمة عند بعض اللغويين مختصة بالضأن من الغنم، وأنَّ لأولاد المعز تسميةً مختلفةً هي السخال، وهذا التنوع -في نظري- يكون معجماً لغوياً أراده النُّوويُّ في شرحه هذا، وهذا النهج واضح في شرحه، وموضعه تكاد لا تُحصى. وفي موضع آخر من المشابهة بين المعاني التي ذكرها النُّوويُّ ووقف عليها وحاكى فيه أقوال اللغويين قوله:

«وبرأ النسمة هو بالهمزة؛ أي: خلق النسمة، وهي بفتح النون والسين، وهي الإنسان، وقيل النفس، وحكى الأزهرى أن النسمة هي النفس، وأن كل دابة في جوفها روح فهي نسمة، والله أعلم» (35). الإمام النُّوويُّ كثيراً ما يستشهد بالأزهرى، ومعنى النسمة فيه ما ذكره الخليل بن أحمد (36) من أنَّ: النَّسَمَ نَفْسَ الرُّوحِ، يقال: ما بها ذو النَّسَمِ؛ أي: صاحب الروح، والنَّسْمَةُ في العتق المملوك؛ ذَكَراً كان أو أنثى، وكل إنسانٍ نَسْمَةٌ، ونَسِيمُ الإنسانِ تَنَفُّسُهُ، ونسيم الرِّيحِ هُبُوبُهَا، قال امرؤ القيس:

إذا التفتت نحوي تَضَوِّع رِيحُهَا ... نَسِيمِ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا القَرْنَفَلِ

في الأثر: «بُعِثْتُ فِي نَسَمِ السَّاعَةِ إِنْ كَادَتْ لِتَسْبِقَنِي»؛ أي حين ابتدأت وأقبلت أوائلها، وأصله نَسَمَ الشيء: ريجه، وهو أولها حين تقبل بلين قبل أن تشتدَّ، والنسم في الحديث جمع: نَسَمَةٌ، والمعنى: بعثت في أناس يَلَوْنَ السَّاعَةَ، فأضاف النَّسَمَ إلى السَّاعَةِ؛ لأنها تَلِيهَا (37)، وقد ذكر صاحب النهاية أثراً آخر، جاءت النسمة فيه بمعنى الإنسان، منها قوله: «مَنْ أَعْتَقَ نَسْمَةً أَوْ فَكَّ رَقَبَةً»؛ أي: مَنْ أَعْتَقَ ذَا رُوحٍ (38) وفي معنى شرط يقول:

«سأحدثك عن أشراطها؛ هي بفتح الهمزة، واحدها شرط بفتح الشين والراء، والأشراط: العلامات، وقيل مقدماتها، وقيل صغار أمورها قبل تمامها؛ وكله متقارب» (39).

شَرَطَ له يشرط ويشرط شَرَطاً، وشَرَطاً يسكون الراء وفتحها- ألزمه الشيء والتزمه، وأشرط ميراث زوجته: فصله عن بقية الأموال، وأشرط ناقته أو ماعزه: فصلها ووضع عليه أماره؛ لبيعها، وأشرط فرسه: أعدّها، والشريطة والشروط والشروط بمعنى؛ فأشراط الساعة أو القيامة أعلامها، والشروط: ما هزل من الماشية ووهن عظمه وقلّ لبنه، وأشراط المال صغار الغنم، وأشرارها (40)، قال ابن هشام: «ثم بيّنت أن الفعل الأول يُسمّى شَرَطاً، وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني، والعلامة تُسمّى شَرَطاً، قال الله تعالى: [فقد جاء أشراطها] [محمد:18]؛ أي: علاماتها، والأشراط في الآية جمع شَرَطَ -بفتحين- لا جمع شَرَطَ بسكون الراء؛ لأن فعلاً لا يُجمع على أفعال قياساً؛ إلا في معتل الوسط كأثواب وأبيات» (41).

من المعاني الكثيرة للفظ الواحد أنه قد يكون على حساب المعنى الحقيقي، وهو معنى تطفن له النوويّ وذكره بالتلويح والتلميح هنا كما في لفظ بعل، ومعناها المستعمل المجازي، وهو الزوج، وفي الأصل يعني المالك والسيد وربّ الشيء عامّة، وهو مجاز في الأول الوارد في الحديث؛ حقيقيّ فيما سواه من المعاني التي عرّجنا عليه آنفاً، فيقول في ذلك الإمام النووي:

«قال أهل اللغة: بعل الشيء ربّه ومالكه، وقال -ابن عباس رضي الله عنهما- والمفسرون في قوله Y: [أتدعون بعلًا وتذرون أحسن الخالقين] [الصفات:125]؛ أي: ربًا، وقيل المراد بالبعل في الحديث: الزّوج» (42). هنا أرى أنه لو شرح دلالات البعل جميعها؛ الحقيقيّ والمجازي، لكان منهجاً خالياً من وقوع لبس على القارئ؛ الذي يتبادر إلى ذهنه أن البعل يدلّ على المالك والرب، ولكن جمهور اللغويين يجعلون البعل الزوج والعشير على المجاز، ويعبر بعضهم عن مصطلح المجاز بمصطلح (مشتق منه) أو (مأخوذ منه)، قال ابن سيده: «بعل الرجل يبعل بوعلة: صار بعلًا، ورجل بعل، وباعلت المرأة الرجل: اتخذته بعلًا. قال أبو علي: بعل الشيء: ربّه ومالكه، وأرى البعل الذي هو الزّوج مشتقًا منه» (43)، فهنا استشهاد ابن سيده بأبي علي الفارسي في دلالة اللفظة، وأنها تدلّ على الزوج أيضاً، وإن كان معناها على الزوج لعلاقة مشابهة بين المعنى الأصليّ الرئيسيّ والفرعيّ الهامشي.

وأما الاختلاف في المعنى والدلالة فله مواضع أذكر منها قوله:

«أما الخزايا فجمع خزيان كحيران وحيارى وسكران وسكارى والخزيان المستحي، وقيل الذليل المهان، وأما الندامي فقليل أنه جمع ندمان؛ بمعنى نادم، وهي لغة في نادم، حكاها القزاز صاحب جامع اللغة والجوهري في صحاحه، وعلى هذا هو على بابه، وقيل: هو جمع نادم؛ اتباعاً للخزايا، وكان الأصل نادمين، فأتبع لخزايا؛ تحسیناً للكلام، وهذا الاتباع كثيرٌ في كلام العرب، وهو من فصيحته، ومنه قول النبي p: ارجعن مأزورات غير مأجورات، أتبع مأزورات لمأجورات، ولو أفرد ولم يضمّ إليه مأجورات؛ لقال: موزورات، كذا قاله الفراء وجماعات. قالوا: ومنه قول العرب إني لآتية بالغدايا والعشايا، جمعوا الغداة علي غدايا؛ اتباعاً لعشايا، ولو أفردت لم يجز إلا (غدوات)، وأما معناه: فالمقصود أنه لم يكن منكم تأخر عن الإسلام ولا عناد، ولا أصابكم أسار ولا سبأ ولا ما أشبه ذلك ممّا تستحيون بسببه، أو تدلون أو تهانون أو تندمون؛ والله أعلم» (44). يقول لنا أهل اللغة (45) أنّ: خزي يخرى خزيًا، وانخرى الرجل: هلك، ودلّ، وهان أمره، وصغر مقامه، وفضح، واستحيا، وساء وأساء، وغلب، وفعل قبيحاً، ووقع في بلية؛ كل معنى من هذه المعاني يدلّ عليها الخزي؛ ولكلّ مقامه الدالّ عليه فيه. وأقامه على خزيّة ومخرّاة، ورجل خزيان، وامرأة خزياء، والجمع: خزايا؛ جمع تكسير، وفي الأثر دلّ الخزي على الحياء: «ولأتخرزوا الحور العين»؛ أي: لاتجعلوهنّ يستحيين من فعلكم وتقصيركم في الجهاد؛ فلا تؤلّوا يوم الزحف مدبرين، وقال الليث: رجل خزيان، وامرأة خزياء، وهو الذي عمِلَ امرأ قبيحاً، فتأثر لما صدر عنه حياءً، وفي الدعاء: اللهم احشُرنا غير خزايا ولا نادمين؛ أي: غير مستحيين من أعمالنا؛ ونادمين على تقصيرنا وإسرافنا في أمرنا، فهنا جمع نادم على غير الإتيان الوارد في شرح الحديث عند النووي، فقد جمعه على القياس، وهنا لا بدّ أن نقف على شيء مهم، وهو تطفن النوويّ لباب الإتيان في البناء والمشاكلة -وأعني بها المشاكلة المعجمية؛ لا الاصطلاحية- فهو باب راعاه أهل اللغة الأقدمين، ولو أن المجال يتسع والموضوع يحتمل والمكان مكانه لأفضنا فيه، ولكنه يحتاج في نظري- إلى الأفراد ببحث مستقلّ، يبين فيه القياس في البناء مما جاء فيه اللفظ إتياناً لمجاوره ورفيفه أو سابقه. ويقال أيضاً:

أخزاه الله؛ عند ذكر اللعين إبليس؛ أي: أهانه الله. ومن معنى الفضيحة التي يحملها لفظ (الخزي) قول الله Y حكاية عن لوط v: [فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي] [هود:78]؛ أي: لا تفضحوني بينهم. فترى كيف يضبط النووي اللفظة ثم يُعَرِّج على معناها المعجمي والذي يوافق معناها-كما هنا- السياقي، مع عدم إهماله للوزن الذي يرد فيه اللفظ، وأنه يقف على ذلك اللفظ وبنائه المذكور، وغير المذكور الذي يبني عليه عند أهل اللغة، وهذا لعمرى يجعل عمله ومنهجه مُتَقَنًا مضبوطاً معمّقا متغلغلاً في اللغة وفروعها، ومن تلك الفروع المباني والمعاني، وأختم هذا القسم من هذا المبحث بشرح النووي للغول وحكمه في الشيء الرفيع والوضيع، قال:

«إني رأيته في النار في بردة غلها أو عباءة، أما البردة؛ بضم الباء فكساء مخطط، وهي الشملة والنمرة، وقال أبو عبيد: هو كساء أسود فيه صور، وجمعها برد بفتح الراء، وأمّا العباءة فمعروفة، وهي ممدودة، ويقال فيها أيضا عباية بالياء؛ قاله ابن السكيت وغيره»⁽⁴⁶⁾.

قال صاحب المحكم⁽⁴⁷⁾: الثُرْدُ ثَوْبٌ فِيهِ خُطُوطٌ، وبعضهم من يجعله خاصاً بالكساء إذا كان أسود مربّعاً، وخصّ بعضهم به الكساء المصنوع من الصوف الموشّى، والجمع: أبرادٌ وأبرُدٌ وبرُودٌ، والبردة: الثَّخْمَةُ التي تصيب الإنسان عقب أكله؛ إذا أفرط في طعامه؛ فتجاوز الحدّ والعادة، وأمّا البردة بالإسكان- فشدّة البرد، والمرض الذي يصيب الإنسان نتيجة الصقيع. أمّا العَبَاءَةُ⁽⁴⁸⁾: بالمدّ، والعَبَايَةُ؛ بتسهيل الهمزة وقبلها الياء؛ لغةً، والجمع عَبَاءٌ؛ بحذف الهاء، وعباءات فكساء واسع مخطّط، يُنْحَفُ به؛ لا يدل غالباً على ترفّه وتمتّع بزينة، ولذا قالت ميسون زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما:

لَلْبَيْسِ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وبالعباية سُمِّيَ عَبَايَةُ بن رفاعة، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أمر لغويّ دلاليّ، أنّ كثيراً من اللغويين يشير إلى سبب تسمية بعض الأعلام، ونحن نعلم أنّ الأعلام منها ما هو منقول، ومنها ما هو مرتجل، وأنّ الأسماء ليست بالضرورة أنّ تدلّ على معاني مسمياتها؛ وكثير من الأسماء لا تُعَلّ؛ أي لا يبحث لها عن سبب تسمية، ولكن هذا أمر يلجأ إليه اللغويون ليبينوا أنّ الحامل لاسم ما له من اسمه، وأنّ كلاً منهما خاضع لقواعد اللغة، وإلا لما قيل في يزيد أنه مُنِعَ الصرف للعلمية والوزن؛ أي جاء على صورة الفعل الظاهرية، وهذا أمر لم يُعَرِّج عليه إمامنا النووي رضي الله عنه وجزاه عن شرحه خير الجزاء؛ لسهواً، أو لرأي ارتآه؛ بأنّ الأسماء لا تُعَلّ: لِمَ سُمِّيَ فلانٌ بكذا أو كذا. فالمعنى مختلفٌ اختلافاً ظاهرياً، والبناء والضبط واحد، ولكن عرّج النووي وذكر لنا أنّ لفظة العباءة قد يحصل في بنائها تغيير لا يمسّ جوهرها وضبطها الأساسي؛ بل تنوّع في الحركات المتقاربة والحروف المتشابهة والمتقاربة في المخرج والصفات، في أنها تتناوب عن بعضها وتبدل من بعضها البعض، كإبدال الهمزة ياء أو واوا، والضبط الحقيقي للفظة لم يتغيّر في أساسه، ولكن السؤال: هل إذا تغيّر الضبط والشكل تبع ذلك الأمر تغيّر في المعنى الدلاليّ والمعجمي للفظة؟ ولعلّ الإجابة تكمن في القسم الأخير من هذا المبحث، والذي عنوانته باللفظ إذا:

- ما اختلف ضبطه واتحدت دلالاته أو تقاربت:

لكلمات اللغة أبيئة وأوزانٌ متعدّدة، ولكن معنى تلك الأوزان واحد، ومرجع ذلك إلى اختلاف اللهجات وكثرة القبائل العربية واختلافها في نطقها، وتعدّد الرواة الذين نقلوا تلك اللهجات، وتنقلهم بين الأمصار، كل ذلك يؤدي إلى اختلاف بناء اللفظة الواحدة بين كسر وفتح وسكون وضمّ، على الحرف الواحد والمعنى لا يختلف، ومن نماذج ما وقف عليه النووي وتناوله في شرحه لصحيح مسلم في حديث برّ الوالدين، في الموضع الآتي يسهب ويتوسّع، ذاكراً لكثير من الآراء اللغوية وأهلها، ينسب بعض الآراء إلى قائلها بالتصريح تارة، وبالتلويح تارة أخرى، يقول النووي:

« أيّ العمل أفضل؟ قال: الصلاة لوقتها، قلت: ثم أيّ؟ قال: برّ الوالدين... وقال الحربي برّ حجك؛ بضم الباء... وبرّ الله حجك؛ بفتحها: إذا رجع ميروراً مأجوراً، وفي الحديث: برّ الحج إطعام الطعام وطيب الكلام، فعلى هذا يكون من البرّ؛ الذي هو فعل الجميل، ومنه برّ الوالدين والمؤمنين. قال: ويجوز أن يكون المبرور الصادق الخالص لله تعالى، هذا كلام القاضي. وقال الجوهريّ في صحاحه: برّ حجه وبرّ حجه؛ بفتح الباء وضمها، وبرّ الله حجه، وقول من قال: المبرور المتقبل، قد يستشكل من حيث إنه لا اطلاع على القبول، وجوابه: أنه قد قيل من علامات القبول أن يزداد بعده خيراً... وأما برّ الوالدين فهو الإحسان إليهما، وفعل الجميل معهما، وفعل ما يسرهما ويدخل فيه الإحسان إلى صديقهما، كما جاء في الصحيح: إنّ من أبرّ البرّ أن يصل الرجل أهل ودّ أبيه، وضدّ البرّ العقوق... قال أهل اللغة: يقال برّت والدي؛ بكسر الراء أثيره بضمها مع فتح الباء برّاً، وأنا برّ به؛ بفتح الباء، وبرّاً، وجمع البرّ الأبرار، وجمع البرّ البررة» (49).

وزيادة على ما ذكره وتوضيحاً وشرحاً نقول: إنّ برر - في اللغة (50) - تدلّ على طاعة الرجل والديه، وبرّ حجك ووبرّ الله حجك: يقبله، وبرّت يمينه وأبرّها صاحبها: لم يحنت وأوفى بها، وجلست برّاً: إذا جلس خارج بيتي، والبرّ: العلانية والمجاهرة، وأيضا: الربح في التجارة، وأبرّ فلان وأبحر؛ أي: هو كثير السفر والترحال، والبرّ: الطاعة والعبادة، قال الشاعر:

لاهم لولا أن بكرنا دوننا
يبرك الناس ويفجروننا

وقريب من المعنى الأخير أن من أسماء الله تعالى البرّ؛ أي: العطف على عباده، ومادة (برر) في اللغة عامة، والأحاديث النبوية الشريفة خاصّة؛ كثيرة، ومعانيها التي تدلّ عليها في الأحاديث متقاربة، أو مترادفة، وأنا أسرد ذلك بشكل موجز - كما ذكر صاحب النهاية (51) - عدة آثار نبوية تبين تلك الكثرة؛ تنميماً للفائدة، وتستكمل المعاني اللغوية والشرعية التي لم يذكرها الإمام النووي في شرحه للحديث: من ذلك الحديث في برّ الوالدين الذي هو نقيض العقوق، يقال: برّ يبرّ فهو بارٌّ، وجمعه برّرة، وجمع البرّ أبرار، وهو كثيراً ما يُخصّ بالأولياء والزهاد والعباد، وفي الأثر: «تمسّحوا بالأرض فإنها بكم برّة»؛ أي مُشَفِّة عليكم كالوالدة البرّة بأولادها، وحديث: «أرأيت أمورا كنت أنتبررُ بها»؛ أي أطلب بها البرّ والإحسان إلى الناس والتقرّب إلى الله تعالى، وفي حديث الاعتكاف: «البرّ يُردن»؛ أي الطاعة والعبادة، ومنه الحديث: «ليس من البرّ الصيام في السفر»، وفي كتاب قريش والأنصار: «وأن البرّ دون الإثم»؛ أي أن الوفاء بما جعل على نفسه دون الغدر والنكث، وفيه: «الماهر بالقرآن مع السقرة الكرام البرّرة»؛ أي الملائكة، وحديث أبي بكر: «لم يخرج من إلّ ولا برّ؛ أي صدق، وأيضا: «أن رجلاً أتى النبي p فقال: إنّ ناضج آل فلان قد أبرّ عليهم»؛ أي استصعب وغلّبهم، من قولهم: أبرّ فلان على أصحابه؛ أي: علاهم، وفي حديث زمزم: «أناه أت فقال أخفر برّة» سماها برّة؛ لكثرة منافعتها وسعة مائها، وحديث سلمان: «من أصلح جوانبيّه أصلح الله برّانيّه»؛ أراد بالبرّاني العلانية؛ إذ الألف والنون من زيادات النسب، وفي حديث طهفة: «ونسنتعضد البرير»؛ أي نجنيه للأكل، والبرير ثمر الأراك إذا سوّد وبلغ.

والموضع الثاني قوله: «أما الموبقات فهي المهلكات، يقال: وبق الرجل؛ بفتح الباء يبق بكسرهما، ووبق بضم الواو وكسر الباء يوبق: إذا هلك، وأوبق غيره؛ أي: أهلكه» (52).

وَبِقَ-بفتح الباء وكسرهما- وبق بيق وبوقا وبوق يوبق، وأوبقته ذنوبه، كَوَعَدَ ووَجَلَ: وُوبِقًا ومُوبِقًا: الهَلَاكُ والخسران، والحبس، ووَادٍ في جَهَنَّمَ، وكلُّ شيءٍ حال بين شَيْئَيْنِ، وأُوبِقَهُ: حَبَسَهُ، أو أَهْلَكَه، وأُوبِقْتُ فلاناً ذنوبُهُ: أَهْلَكْتَهُ ذنوبه، ومنه قول الله Y: [أو يوبِقُهُنَّ بما كسبوا ويعف عن كثير][الشورى:34]، وأيضا قول أعشى همدان:

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيه من عَثْرَةٍ إن يُوَاخِذْنِي بها أبق

معناه: أهلك (53).

الخاتمة والنتائج

في خاتمة البحث أقول:

لقد أجاد النووي في ضبطه للألفاظ جميعها، فجعل من كتابه مشكلاً بدل أن يكون مشكلاً، في عصر قلّ فيه ما يملكه الناس اليوم من تقنيات الطباعة والضبط والشكل؛ كتابة ونطقاً، ومن النتائج التي وقفت عليها فيما قرأته وجمّعتة وحلّلتها:

- بعض الوقفات اللغوية التي عالجها النوويّ وشرحه لدلالة الكلمات لم تكن واضحة لدى القارئ، فيسمع الواحد منّا قول النوويّ فيتبادر إلى ذهنه أنه لا يقول بالمعاني الأخرى الواردة في دلالة اللفظة، ولكنّ الأمر مختلف فهو يقول بها بدلالة الإيماء والإشارة.
- يهتمّ الإمام النوويّ في وقوفه على دلالات الألفاظ بالسياق والمقام.
- يقدّم كلام اللغويين على غيرهم في شرح ما غمض، ثم يردفه بأقوال المحدثين والمفسرين.
- لقد أتقن الإمام النوويّ ضبطه اللغويّ المعجميّ للأعلام ضبطاً محكماً سليماً.
- أسهم ضبط الأعلام ورجال الحديث في شرح النووي في تفادي كثير من الأخطاء، وأبعد بمنهجه الضيبي هذا اللبس والتلبس على القارئ، وقارب في شرحه بين المحدثين واللغويين، وكسر حاجز التخصص لدى كثيرين من معاصرينا.
- المتنبّع لشرحه وعمله اللغويّ والمعجميّ يلحظ الجهد الكبير فيه، وسعة اطلاع المحدثين عامة باللغة ولهجاتها.
- الأعلام تخضع -كما تخضع اللغة وألفاظها- للوزن ولهجات العرب في قبائلها المختلفة؛ من حيث النطق والضبط.
- كتب الحديث ملأى بالنكات اللغوية والحقول الدلالية، والمعاجم المتنوعة والمختلفة المذاهب، وما كتاب المنهاج (شرح صحيح مسلم) الذي أخذنا منه النزر اليسير ببعيد.

المصادر والمراجع

- أساس البلاغة، للزمخشري أبي القاسم محمود بن عمر ت 538 هـ، مكتبة لبنان ناشرون-بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
- البحث النحوي واللغوي عند الإمام النووي ت 676 هـ، سعد صالح المبرجي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد- كلية التربية- قسم اللغة العربية، 1425 هـ، 2004م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي محمد مرتضى ت 1205 هـ، تحقيق: مجموعة من الأساتذة بإشراف وزارة الأوقاف الكويتية، مطبعة حكومة الكويت-الكويت، 1385 هـ-1965م.
- تهذيب اللغة، للأزهري محمد بن أحمد ت 370 هـ، تحقيق الأستاذ: عبد السلام هارون، طبع: دار القومية العربية-القاهرة، 1384 هـ-1964م، نشر: المؤسسة المصرية العامة للنشر-القاهرة.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ت 370 هـ، تحقيق: الدكتور محمد الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، الطبعة الأولى، 1399 هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، للأنباري محمد بن القاسم ت 328 هـ، تحقيق الأستاذين: حاتم الضامن، وعز الدين النجار، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ-1992م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي ت 688 هـ، تحقيق الأستاذين: محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، 1395 هـ-1975م.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري ت 761 هـ، تحقيق الأستاذ: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع-دمشق، 1404 هـ-1984م.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو بن الصلاح، ت 643 هـ، تحقيق موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، 1404 هـ، 1984م.
- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري محمود بن عمر ت 538 هـ، تحقيق الأستاذين: علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل، دار المعرفة – لبنان، الطبعة الثانية.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي محمد بن يعقوب ت 817 هـ، تعليق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي-بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ-1997م.
- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 175 هـ، تحقيق الأستاذين: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم ت 711 هـ، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده الحسن علي بن إسماعيل 458 هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت، 2000م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده علي بن إسماعيل ت 458 هـ، تحقيق الأستاذين: مصطفى السقا، حسين نصار، مصطفى البابي الحلبي-القاهرة، الطبعة الأولى، 1377 هـ-1958م.
- مختار الصحاح، للرازي محمد بن أبي بكر ت 666 هـ، ترتيب: محمود خاطر، دار الحديث- القاهرة.
- المخصص، لابن سيده علي بن إسماعيل ت 458 هـ، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ-1996م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، للفيومي أحمد بن محمد المقرئ، المكتبة العلمية - بيروت.
- المعجم الوسيط، للأستاذة: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي ناصر الدين بن عبد السيد ت610 هـ، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، الطبعة الأولى، 1979، تحقيق الأستاذين: محمود فاخوري، و عبد الحميد مختار.
- المنهاج (شرح صحيح مسلم)، للإمام النووي محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف ت676 هـ، ضبط وتحقيق الأستاذ: رضوان جامع، طبع: الشركة الدولية للطباعة-القاهرة، نشر: مؤسسة المختار- القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير المبارك بن محمد الجزري ت606 هـ، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.

الهوامش والتعليقات والتخريج

- 1 - صيانة صحيح مسلم ص: 56.
- 2 - شرح النووي 23/1.
- 3 - شرح النووي 186/1.
- 4- البحث النحوي واللغوي عند النووي ص:37.
- 5 - شرح النووي 194/1.
- 6 - شرح النووي 92/2.
- 7 - شرح النووي 10/2.
- 8 - شرح النووي 205/1.
- 9 - شرح النووي 97/2.
- 10 - شرح النووي 217/1.
- 11 - شرح النووي 104/2.
- 12 - الزاهر في غريب الشافعي 1/338، المخصص 1/153، النهاية 1/206.
- 13 - شرح النووي 98/2.
- 14 - شرح شافية ابن الحاجب 1/215.
- 15 - انظر ذلك الضبط والخلاف في صاحبه شرح النووي 2/129.
- 16 - شرح النووي 2/103.
- 17 - شرح النووي 2/56.
- 18 - شرح النووي 2/64.
- 19 - شرح النووي 2/79.
- 20 - شرح النووي 2/69.
- 21 - شرح النووي 2/70.
- 22 - كتاب العين؛ باب العين والشين والراء معهما، (ع ش ر).
- 23 - شرح النووي 1/201.
- 24 - شرح النووي 1/198.
- 25 - شرح النووي 1/282.
- 26 - شرح النووي 2/125.
- 27 - انظر: أساس البلاغة (ذيب).
- 28 - انظر: الفائق في غريب الأثر 2/5، 6.
- 29 - انظر: النهاية 2/152.
- 30 - شرح النووي 2/130.

-
- 31 - انظر: القاموس المحيط؛ باب اللام فصل الغين (غلل).
- 32 - النهاية في غريب الأثر 380/3، 381.
- 33 - المغرب في ترتيب المعرب (غلل).
- 34 - شرح النووي 204/1.
- 35 - شرح النووي 68/2.
- 36 - انظر: كتاب العين؛ باب السين والتون والميم معهما (ن س م).
- 37 - الفائق في غريب الحديث والأثر 422/3.
- 38 - انظر: النهاية في غريب الأثر 49/5، 50.
- 39 - شرح النووي 204/1.
- 40 - انظر: المحكم والمحيط الأعظم؛ باب الشين والطاء والراء؛ مقلوبه (ش ر ط).
- 41 - شرح شذور الذهب ص: 439.
- 42 - شرح النووي 200/1.
- 43 - المخصص 358/1، وانظر أيضا (بعل) في: القاموس المحيط، تاج العروس، المعجم الوسيط.
- 44 - شرح النووي 228/1، 229.
- 45 - انظر: التهذيب (خزي)، والمحكم؛ باب الخاء و الزاي(خزي)، واللسان (خزا).
- 46 - شرح النووي 130/2.
- 47 - انظر: المحكم؛ باب الدال والراء والباء؛ مقلوبه (برد)، والفائق في غريب الحديث 137/2، المصباح المنير(برد).
- 48 - انظر: المغرب في ترتيب المعرب (عبي)، ومختار الصحاح (عبا)، المصباح المنير (عبي).
- 49 - شرح النووي 77/2 - 79.
- 50 - انظر: أساس البلاغة (برر).
- 51 - انظر: النهاية في غريب الأثر 116/1، 117.
- 52 - شرح النووي 86/2.
- 53 - الزاهر في معاني كلمات الناس 260/1، وانظر أيضا: أساس البلاغة(وبق)، والقاموس المحيط؛ باب القاف فصل الواو(وبق).